

ردا على غسان: لماذا القفز على الحقائق.. والتجني على الأكراد؟

يبدو أن غسان الإمام ما عاد قادرا على لجم نزعاته القومية المعادية لكل ما هو كردي، ففي مقاله «تعريب طالباني بلا استكراء الغرب» المنشور في «الشرق الأوسط» 20 سبتمبر (أيلول) الماضي يضرب عرض الصائغ كل أدوات وقواعد النقد والتفكيك المتعارف عليها لدى أي كاتب، وما لا يمكن تفهيمه وتقبله إطلاقا هو «هانة» الكاتب لشعب ياسره: الأوهو الشعب الكردي عبر استخدام الفاظ ووصفاته تهكمية في نعت هذا الشعب ومزومه وقيادته المنتخبة (ليس وفق نسبة 99.99 في المائة) ديموقراطية من قبل شعبيها سواء الرئيس مسعود البشارزي الذي أنتخبه البرلمان الكرديستاني رئيسا للإقليم كردستان أو جلال الطالباني الذي أنتخبه البرلمان العراقي رئيسا للعراق، فالرئيسان البشارزي والطالباني إلى جانب غيرهما من رموز القيادة الكردية لاسيما الوزراء الأكراد في الحكومة الاتحادية في بغداد، برهنوا من خلال دورهم الريادي في مختلف أطوار عملية البناء الديموقراطي في العراق الجديد، أنهم رجالات دولة بكل معنى الكلمة، وليس سرا أن الأكراد هم الآن قوة الديمقراطية الأساسية والأولى في العراق، وربما في المنطقة برمتها، فهم بفعل تجربتهم الديموقراطية القائمة بشكول بدون مبالغة صمام الأمان الوحيد ربما الذي يحول دون تمدد وتمكن النزعات والمشاريع النكوصية اللاديموقراطية. ولذلك أتينا فنقد لعدة غسان الإمام. يقول

الكاتب «لقد حقق أكراد العراق مكاسب» دستورية «سيادية بدعم من أميركا» وفي ظل احتلالها هناك اليوم منطقة حكم ذاتي شبه مستقلة لها إدارتها وقضاؤها وقواتها المسلحة وقوانينها، ويحصلون مدحودها، ولعل سيطرة الأكراد على كركوك سوف يقابلها التهديد بتهجير نحو مليون كردي من بغداد.. مواقع الحلال أن المكاسب التي حققها الشعب الكردي والتي بالكد تمثل الحد الأدنى من حقوقه المشروعة هي بالدرجة الأولى بفضل تضحياته الحسام وكفاحه الشجور وعبداة قضيته ومشروعة حقوقه، وإن كنا لا ننكر ولا ننكر لنور المجتمع الدولي وفي مقدمه الولايات المتحدة الأمريكية في حماية وترسيخ التجربة الديموقراطية في كردستان العراق منذ 1991، والتي نمت وتطورت في ظل التهديد الوجودي اليومي الذي كان يمثله النظام البعثي، ورغم الواقع الجيوبوليتيكي الضائع وتبريس الجوار المعادي للأكراد. وبحث الكاتب على مشاركة الأكراد في حكم العراق في الوقت الذي يحكمون فيه انقسام ذاتيا في كردستان، وهنا لا بأس من التذكير مجددا ببعض المديهيات التي أخال الكاتب بتجاهلها عمدا، إذ لا يعقل أنه يجعلها، فالفيدرالية هي تقاسم وتوزيع لسلطات بين الأقاليم والدولة الاتحادية، وهذه الأخيرة تعريفا تمثل وتمثل في كل مكونات الاتحاد الفيدرالي من أقاليم (كما في الفيدرالية البلجيكية) أو ولايات (كما

في الفيدرالية الأميركية) أو مقاطعات (كما في الفيدرالية الكندية) وهذه المكونات تشارك وتسهم بطبيعة الحال في مختلف هيكل ومؤسست الدولة الاتحادية وسلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية... الخ ما هو معلوم في هذا الشأن. أما عن كركوك التي يعرض الكاتب على الخالية الكردية باسترجاعها، فقد كانت طوال تاريخها جزءا لا يتجزأ من كردستان، بل أنها كانت مركز أو عاصمة ولاية شهروز الكردية (كردستان الجنوبية) التي سميت لاحقا ولاية الموصل، والحال أن كل الإحصاءات السكانية التي جرت في كركوك قبل أن تظلمها حملة التشير إلى البعثية الشرسة تشير إلى أن الأكراد هم غالبية سكانها، فالوثائق والمصادر العثمانية تؤكد أن لولاية أربع سكان كركوك هم من الأكراد، أما المصادر البريطانية فتشير بحسب إحصاء 1921 إلى أن نسب السكان في كركوك هي كالآتي: 75 ألفا من الأكراد - 35 ألفا من التركمان - 10 آلاف من العرب، أما الإحصاء الدولي الذي تخلفته عنه الأمم في كركوك فيشير إلى النسب التالية: 63 في المائة من الأكراد - 19 في المائة من التركمان - 18 في المائة من العرب وأخر الإحصاءات الزنية التي يمكن الركون إليها هو إحصاء 1957 الذي يشير إلى النسب السكانية في كركوك كما يلي: 48 في المائة من الأكراد - 28 في المائة من العرب - 21 في المائة من التركمان، وعندما يسعي

الأكراد الآن (استنادا إلى كل هذه الحقائق التاريخية - الجغرافية - الديموقراطية التي تؤكد كردستانية كركوك وكل المناطق العربية في الاسترجاع كركوك وما بقي المناطق الكردستانية المستقطعة من إقليم كردستان إبسان العهد البعثي، يخرج علينا من يتهمم بالتوسع والتكريد ويحسب «منطق» هؤلاء يصح اتهام الفلسطينيين لأن يملأوا مساحة سياسية توسعية تعريبية ضد الاسرائيليين في غزة مثلا، فالتهدد في فلسطين هو تماما كالتعريب في كردستان هذا إذا لم تكن نمارس سياسة التكليل بمكناين . يقول الكاتب «اضطر الزعمسان الكرديان إلى الموافقة على أن العراق دولة عربية وتم إدخال تعديل ينص على أن العراق جزء من الأمة العربية». وأوضح أن الكاتب قد أخذ يطلق العنان لخياله الواسع، فمات يختلق وقائع وتعديلات دستورية من عندياته، وحقيقة الأمر أن التعديل الذي أدخل على الفقرة الخاصة بهوية العراق هو كالتالي: «العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الإسلامي وعضو مؤسس وقسائل في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها» وليس كما يدعي الكاتب من أن التعديل ينص على أن العراق جزء من الأمة العربية، فالعراق ليس دولة عربية أصحابة القومية، بل هو دولة تنائية القومية. تتكون من قوميتين رئيسيتين: العربية والكردية ومن الأقليات: إقليم

كرديستان والإقليم العربي، وبالتالي فهوية العراق هوية متعددة مركبة وليست هوية عروبية أحادية بسيطة. يضيف الكاتب «ها هو الإعلام العربي يفتح صدره للنساسة والمخفقين الأكراد الذين يحاولون تفجير نسج المجتمع العربي الهش». فلماذا لا يعتبر الكاتب انتفاح الإعلام العربي على الأكراد بادرة إيجابية تسهم في تعزيز وتكريس منطلقات الحوار والتواصل والتفاهم بين الشعبين العربي والكردى، وصولاً إلى تجاوز الأثر الكارثية المدمرة التي أصابت علاقتهما التاريخية جراء طروحات الأيديولوجيا القومجية العروبية وممارساتها المعروفة في حق الأكراد في العراق وسورية، فمحطت الإساءة البعثية للأكراد في حلبجة والانتفال والقامشلي ... غدت عناوين رائجة ومحفورة في ذاكرة الإنسانية ووجدانها.

ويضيف الكاتب أن الطالباني يطالب سورية «بوقف تسلل» الإرهابيين «إلى العراق متناسياً نحو مليون كردي» تسللوا وتكاثروا في سورية في السنوات الخمسين الأخيرة، وبالتالي يشكلون عبئاً على استقرارها ووحدة ترابها. قال الكاتب يصف الشعب الكردي في سورية (الذي يقارب تعدادها الثلاثة ملايين نسمة أي حوالي 15 في المائة من عدد سكان سورية) بأنه مجموعة من المسلمين النحلاء، في حين أن الأكراد في سورية يعيشون في مناطق سكناتهم الحالية في كردستان سورية قبل قيام الدولة السورية بالآف

السنين، فكردستان كما هو معلوم قسمت إلى أربعة أجزاء بين تركيا وإيران والعراق وسورية، وهذه حقيقة بددهية كالشمس لن يحجبها غريمال. ويحضي الكاتب قائلاً «لا أدري إذا كان طالباني يستكدر العرب عندما يقول إن لا اعتراف عراقياً بإسرائيل ولا مصلحة إلا بعد الانسحاب وقيام الدولة الفلسطينية، غير أن إسرائيل موجودة في كردستان ويقال إن للموساد قاعدتين حدوديتين» في كردستان. فماذا يريد الكاتب أكثر من التزام العراق على لسان رئيسه السيد الطالمانى بالمبادرة العربية للسلام التي كان قد أطلقها بدماء خاتم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز؟ هل يريد من العراقيين عرباً وأكراداً أن يكونوا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم، وأن يعلنوا الحرب الشاملة على إسرائيل بهدف ردها في البحر؟ أما ما يدعيه الكاتب عن وجود إسرائيل في كردستان حقيقة الأمر، أن إسرائيل موجودة بالفعل، لكن ليس في كردستان إنما هي موجودة جهاراً نهاراً في الحديد من الحواصم العربية من نواكشوط في أقصى المغرب العربي إلى القاهرة، والمثير للسخرة أن دليل الكاتب الدامع على وجود إسرائيل والموساد في كردستان هو قوله: «إن إسرائيل موجودة في كردستان ويقال (لاحظ كلمة) إن للموساد قاعدتين فيها. فبنا له من دليل جامع مانع.

« كتب كردي